مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والنشر والعلاقات الثقافية بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

السنة السادسة عشرة : العدد الرابع والستون ـ محرم ١٤٣٠ هـ ـ يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٩م

مصحف عثماني، مطبوع بسنت بطرسبورغ،
حجري، سنة ١٩٠٠م

Ottoman Holy Quran, Copied in St Petersburg
Stone manuscript in 1900

تقييم مستوى الحوار الحضاري للجامعات العربية

أ.د. محمد صالح العجيلي
الجامعة المستنصرية - العراق

مقدمة:

يعبر الحوار بين الحضارات عن حاجة إنسانية تقتضيها المتغيرات والتحولات المتسارعة التي يعرفها العالم في هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ البشرية، مما يجعل الحوار بين الحضارات اختياراً استراتيجياً تفرضه التحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي، على اعتبار أنّ الحوار هو الوسيلة الفضلى للتعايش بين الأمم والشعوب، ولإزالة أسباب التوتر والصراع الذي يؤدي إلى نشوء الأزمات الدولية.

لقد بات من الضروري اليوم، ونحن في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين سبق وأن أعلنت الأمم المتحدة أول أعوامه عاماً لثقافة الحوار بين الحضارات، العمل على اتخاذ مبادرات فاعلة باتجاه تفعيل دور الجامعات في مجال الحوار الحضاري، إذ إن دور الجامعات أصبح في عصرنا الحاضر محورياً. فالتقدم والرخاء مرهونان بما تنجزه الجامعات من بحث وتطوير وما تخرجه من كفاءات قادرة على حمل المسؤولية. فالجامعات مصانع الرجال وصقل العقول. وتنمية المواهب واحتضان الإبداع وتعليم لغة الحوار والمحاورة مع الآخر. وهذه الأمور تعتبر من أصعب أنواع الاستثمار. ذلك أنه نوع من الاستثمار طويل الأجل في رأس المال البشري الذي أصبح يمثل الأولوية القصوى لمن ينشد الترقي في درب التقدم والرخاء.

وتعتمد لغة الحوار الجامعي ونجاحها على منجزات الجامعة وفلسفتها ورؤاها المستقبلية والنتائج التي بموجبها يتم تصنيفها ومقارنتها بغيرها. ولذلك فإن الأمم والدول المختلفة التي تنشد اللحاق بركب الحضارة المنطلق بتسارع مذهل وعت تلك الحقيقة. ثم وضعت نصب عينيها أهمية الاستثمار في مجال العلوم والتقانة لكي تشد من أزر جامعاتها من حيث متانتها العلمية. ورصانة

معرفتها. ورجاحة مفكريها. وفصاحة الخطاب والمنعة في الحوار. والقوة في الحجة والمنطق من أجل نصرة الحقيقة.

ولا شك أن الجامعات هي البيئة التي يجب أن تتوفر فيها الجاذبية التي تمكن من استقطاب العلماء المتميزين والمفكرين المبدعين. والنواة التي تدور حولها وتصبوا إليها أنظار الناس من أجل التنمية والرخاء. كما أنها تمثل الوريث الشرعي لفكر وإنجازات حضارة البلد أو الأمة التي شقت الطريق لحضارة العصر الحاضر.

كما أن الجامعة تمثل جسر تواصل مع منجزات الحضارة المعاصرة وذلك لضمان أن تبدأ من حيث انتهى الآخرون بدلاً من اللهاث خلف الركب دون اللحاق بهم. وعليه ضرورة أن تبنى جامعاتنا أسسها الفكرية على الانفتاح والشراكة والتعاون مع الآخرين في كل المجالات بحثاً وتطويراً وحواراً واختراعاً وبناء جسور من المودة والمحبة تردم الفروقات وتعزو نقاط الاتفاق والتلاقي.

إذ إن الانفتاح على العالم وأخذ الجيد منه وتصدير المبادئ السامية إليه أمراً دعا إليه ديننا الحنيف. فرسالة الإسلام العالمية الهادفة إلى تنوير البشرية بأحسن الوسائل وأفضل السبل تفرض بصورة أكيدة العمل على ترسيخ آليات الحوار الحضاري بين العرب وغيرهم وبين الإسلام وغيره من الأديان. وبين الحضارة العربية وغيرها من الحضارات.

إنَّ التقدم يصنع من خلال العقل المعزز بالعلم والتقنية والمحرر من عقد الروتين والبيروقراطية والمحفز من خلال اختيار النخب القائمة على تعليمه وتدريبه. بالإضافة إلى فتح الأفق واسعاً أمامه وذلك من خلال الانفتاح على الآخر يحاوره ويستشيره ويستفيد من تجاربه وإنجازاته. ذلك أن تجارب الأمم تراكمية والإرث البشري النيّر حق للجميع دون منّة أو احتكار أو تعالٍ.

وبما أنَّ الفجوة العلمية والتقنية بين الدول المتقدمة والنامية كبيرة. وحيث إن الدول العربية والإسلامية في مقدمة من يعاني من تلك الفجوة التي تزداد اتساعاً كل يوم. فنحن بحاجة إلى مد جسور تواصل مع مراكز العلوم والتقنية لتقليص هذه الفجوة العلمية والتقنية. لكن حاجتنا هذه لا تعني بأي شكل من الأشكال التنازل عن شيء مقابل الحصول على شيء. إنما على أساس كامل من الكرامة. لأنه ما من أمة فاقدة لكرامتها. يعني فاقدة كل شيء. وما من أمة تمتلك كرامتها. أنها تمتلك كل شيء.

أولاً:- في مفهوم الحوار الحضاري:

تأخذ إشكالية التواصل الحضاري بين الشرق والغرب أهمية بالغة باعتبار الموقع الاستراتيجي والتاريخي لهذين الفضاءين الثقافيين والجغرافيين. الذي يجعل من التقارب والتفاعل بينهما مطباً ضرورياً لبناء مستقبل أفضل للإنسانية جمعاء وهي في بداية القرن الحادي والعشرين.

ونحن إذ يهمنا من الإشكالية بين هذين الموقعين شرق - غرب أو شمال - جنوب هو المنطقة العربية التي تمثل قلب الشرق- الطرف الثاني - وهنا بإمكاننا أن نسأل عن الأنا والآخر. وعن الشرق والغرب بشكل منفصل. إذ إن الذات والآخر لم يعودا كيانين منفصلين. فالغرب لم يعد كياناً خارجاً عنا بل أصبح داخلاً فينا. يسكننا ويلبسنا. والحدود مسكونة ومهووسة بالآخر الذي لا يقاوم في جاذبيته الرمزية وقوته المادية. كما أن مفهومي الشرق والغرب يفتقدان لأي معنى ثابت. فهما لا يرتبطان بالجغرافية. بل تحولا إلى

مفهومين إيديولوجيين زئبقيين. فالغرب يصعب تحديده. فذاته تقدم نفسها بلا حدود ولا يمكن فهمه وإدراكه إلا من خلال الآخر. المرآة التي تعكس قوته. وحدته ونرجسيته المتعالية. والشرق أيضاً غير موجود إلا بوجود الآخر (الغرب) وبتعبير أدق فإنّ الشرق أنشئ وخلق لمخيلة الغرب وفقاً لتصوره ورويته.[11]

إنّ هذا الإدراك النظري للتوحد الوجودي بين التيارين لا ينفي من وجود عقد تاريخية وفكرية ودينية تلكأ سبل الالتحام بينهما. وإن كانت العقد الغربية هي أشد وطأة من الجانب الشرقي. ذلك أن الحوار هو لغة الإسلام. وقد قضى الله - سبحانه - أن تكون علاقته - جل شأنه - بمخلوقاته قائمة على أساس الحوار الاقناعي. وليس على أساس القهر والإكراه. وقد نقل القرآن الكريم صوراً كثيرة من هذه الحوارات. إذ استعمل الله - سبحانه - لغة الحوار مع الملائكة والرسل والناس أجمعين. وحوارات الرسل مع أقوامهم. ومن حوارات الناس بعضهم مع بعض.

وقد أراد الله - تعالى - أن يعلمنا عملياً. ومن خلال القدوة. أن النهج السليم في تأسيس وإدارة العلاقات بين البشر. أن تكون قائمة على أساس مبدأ الحوار وحسن استخدامه مع الناس كافة: أفراداً أو جماعات. أو حضارات. مسلمين وغير مسلمين ﴿ وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا ﴾ (البقرة:٨٣). ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾ (طـه: ٤٤). ﴿ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴾ (الأحـزاب:٧٠). ﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (العنكبوت: ٤٦)...الخ من الآيات القرآنية التي تؤكد ذلك.

وقد أيقنت الدول والشعوب لاسيما - بعد الحرب العالمية الثانية - بأن الحروب لم ولن تحل المشاكل والخلافات. بل بالعكس يزيدها تعقيداً وينمي العداوة والشقاق. والكره والبغضاء. ويدفع إلى الصدام من جديد. وإنه لا بديل عن الحوار في حل المشاكل المحلية والإقليمية والدولية.

هذه هي رؤية العرب والمسلمين في نظرتهم للآخرين. وبغض النظر إذا كان هناك تطرف فردي أو على مستوى جماعات صغيرة هنا وهناك. لكن الجانب الغربي على العكس من ذلك تماماً. إذ أخذ يروج لصدام الحضارات كما جاء به صموئيل هانتغتون ونهاية التاريخ لفوكوياما ودراسة الكاتب الأمريكي باري بوزان الذي كتبها قبل هانتغتون بعامين ونصف العام وهي: أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين. ورسم فيها الخطوط العامة لعلاقات الأمن العالمي التي بدأت تظهر بعد حرب الخليج الثانية. ولخص محمد عابد الجابري[12] مقالة الكاتب الأمريكي في أربع نقاط هي: عودة ظاهرة الدول العظمى من جديد بالمفهوم نفسه الذي كان سائداً خلال الحرب العالمية الثانية. وبروز الرأسمالية الليبرالية بعد انهيار المنظومة الاشتراكية. وقيام جماعة أمنية تضم المراكز الرئيسة في أمريكا وأوروبا واليابان واستراليا. وتعزيز قوة وفعالية المجتمع الدولي. مما أدّى إلى انخفاض أهمية دول الأطراف وزيادة دور مجلس الأمن الدولي للفصل في النزاعات. وحدوث أزمات اقتصادية عالمية. وهذه الأفكار هي التي بلورها هانتغتون في صدام الحضارات.

هذا وتبع هذه الطروحات أو نبعت منها متاييس ونظم عالمية جديدة كالعولمة (نظام وإيديولوجيا). والمفاهيم التي تضمنتها (اقتصادية وثقافية وسياسية). وتحكم الغرب في الاقتصاد العالمي. وتأثير ذلك في سيادة الدول الأخرى. إذ إن العولمة

تستهدف الدولة والأمة والوطن. ولهذا فإن أنصار العولمة يركزون على أهمية زوال الدولة وسلطتها على شعبها، مما يؤثر في العلاقة بينها وبين مواطنيها، وفي قدرة كل منها على حماية الوطن والدفاع عنه. ويحل بدلاً من ذلك المواطن العالمي والمؤسسات العالمية التي تتحكم به خدمة لمصالح الدول العظمى.

إنّ هذه الرؤى المتسيدة على أفكار الغربيين تدحض مفهوم الحوار والأسس التي يستند عليها والمبنية على التفاهم بين طرفين مختلفين عن طريق المناقشة والتفاوض، على أساس من الاعتراف المتبادل والانفتاح على الآخر بسماحة وبإرادة مشتركة لتبادل الآراء والإذعان للحقيقة.

إن كثيراً من النزاعات ودورات العنف إنما تنشأ من عدم معرفة الناس بعضهم ببعض، وتبادلهم الحذر وسوء الفهم والمخاوف مع أنهم لو جلسوا إلى بعضهم وتحاوروا، لأبعدوا شبح العنف والتدمير. فالعنف يبدأ عندما يتعطل الحوار. الذين يضيقون بالحوار هم أصحاب التعصب المقيت وناقصو الفكر والأخلاق. عندما يعجزون عن مواصلة الحوار بالحجة والبرهان يلجؤون إلى ما لجأ إليه فرعون ﴿ فَتَوَلَّىٰ فِرْعَوْنُ فَجَمَعَ كَيْدَهُۥ ثُمَّ أَتَىٰ ﴾ [٣]. وعندما أذعن سحرة فرعون وآمنوا برب هارون وموسى كان جواب فرعون ﴿ قَالَ ءَامَنتُمْ لَهُۥ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ ۖ إِنَّهُۥ لَكَبِيرُكُمُ ٱلَّذِى عَلَّمَكُمُ ٱلسِّحْرَ ﴾ [٤] إن النموذج الفرعوني قائم ومائل في هذا العالم دون شك. فهناك من يظن أنه فوق الناس جميعاً بما أوتي من قوة السلاح أو المال. فهو يستهين بالآخرين ويستخف بهم، ويرى أنهم أقل من أن يكونوا طرفاً في الحوار.

ولعلّ أكبر تشويه يتعرض له العالم الإسلامي اليوم هو تصويره على أنه محضن للإرهاب والعنف وإنّ القيم السائدة فيه مناقضة لقيم الحرية والمساواة. وإن أي اتجاه للعالم الإسلامي نحو الحوار والتفاهم إنما هو سبب تعرضه للأفكار العصرية وقيم الغرب. هذه دعاوى سياسية لا أساس لها من الحقيقة يرددها الإعلام الدولي الذي يتخذه البعض مطية للمبارزة الكلامية والمراء وذريعة للعنف والتباغض.

وبهذا الصدد فإنه للإنصاف التاريخي، ليست أمريكا وحدها تقود مخطط التآمر، إنها حقاً اليد المنفذة، ولكن هناك الشركاء الذين يكنّون للعرب المشاعر نفسها، فعلى أثر حرب الخليج، التي مثلت فيها فرنسا دوراً مزدوجاً، أطلق وزير الخارجية رولان دوما تصريحه المشهور بأنه "لا وجود لأمة عربية واحدة. وأن ديغول أخطأ عندما تعامل مع العرب كأمة" ولأن فرنسا (كانت دولة استعمارية). ولأن اشتراكيي فرنسا وقادتها سبق لهم التحالف مع إسرائيل في العدوان الثلاثي على مصر، فليس غريباً إذا أن يحاول رولان دوما القضاء على فكرة العروبة وانتهاز "الظروف الراهنة" لمحاولة الإجهاز على مفهوم الوحدة العربية.

ويتساءل العقل العربي ما هي الشروط التي على أساسها يمكن أن يقبل الغرب مشاركة العرب لهم في تحمل مسؤولية مسيرة الحضارة الإنسانية. يخطئ من يظن أن مشكلتنا كأمة عربية مع الغرب الأمريكي والأوروبي هي مشكلة سوء تفاهم. وأن الغرب لم يفهمنا جيداً. ولم يتعرف على حقيقتنا القومية والحضارية وأهدافنا السياسية والاقتصادية. ومن هنا يبرز دور الجامعات العربية والإعلام العربي لأنهما لم يبذلا من الجهد الكافي للتوضيح ولم يستطيعا بالتالي كسب الغرب إلى جانب قضايانا العادلة. هناك شواهد تدل على

أنّ الحقيقية قد تكون خلاف ذلك على طول الخط . إن مشكلتنا كأمة عربية مع الغرب هي أنه يفهمنا جيداً. ويرى أن مصالحه الاقتصادية وأمنه الوطني وقيمه الحضارية والسياسية مهددة بالخطر فيما إذا حقق العرب أهدافهم وأصبحوا دولة قومية واحدة ذات وزن استراتيجي واقتصادي وسياسي وحضاري. تتعامل مع الغرب على أساس متكافئ.

يبدو أنّ قبول الغرب الأمريكي والأوروبي للعرب له شروط: أولها: أن يؤمنوا ويتصرفوا على أساس أنهم ليسوا أمة ولا كتلة ولا جماعة. بل أقواماً وأقليات متناحرة ومتناقضة. وثانيها: الإقرار للغرب بحق السيطرة على النفط العربي كمية وسعراً. وثالثها: الاعتراف بإسرائيل والتسليم لها بكل فلسطين. والتفوق الاستراتيجي على قوى العرب مجتمعين. ورابعها: التخلي عن الإسلام واعتباره ديناً متخلفاً وهمجياً وداعياً للعنف والإرهاب.

إن أسباب عداء الغرب للعرب هي أسباب محسوبة جيداً وليست مجرد نزوة أو خضوع لدعاية معادية أو صهيونية. وليست ناشئة عن نقص في معلومات الغرب عن العرب. وبالتالي. فإنّ المشكلة ليست إعلامية. بل قومية استراتيجية وجيوسياسية.

ويبقى على المثقف العربي والأستاذ الجامعي على وجه الخصوص ألا يعير أهمية لما تتعرض له حضارته لأنّ مهمته ليست هجاء أو مدح ما يجري في العالم أي تقبيحه أو تجميله لأنهما فعلان عبثيان[١٠]. بل المطلوب هو تحليل الواقع وفهمه عسى أن يغدو التدخل الواعي في صيرورته ومساراته ممكناً. وضرورة ألا تؤدي شدة التهجم والتنكيل بالعرب والمسلمين مدعاة لفقدان الحكمة والبصيرة والخروج من جادة المبدأ وذوبان القيم الأصيلة التي تربى عليها العربي. وعلى المحاور العربي أن يشعر يقيناً أنه يمتلك شيئاً لا ينازعه عليه أحد هي الأخلاق العربية السامية المستمدة من أخلاق القرآن الكريم ونبيه الأمين. فيما يستطيع أن يثق بنفسه وأن يرى ذاته بحجم المسؤولية الملقاة على عاتقه. وأنه لم يقل أهمية ووزناً وعلماً عن الآخر الذي يحاوره بغض النظر عن جنسه وعرقه ولونه.

ثانيا: - الأداء الأكاديمي للجامعات العربية ودورد في تفعيل لغة الحوار:

حينما نتحدث عن التعليم العالي في الوطن العربي. فإننا نتحدث عن مخرجات وواقع ما يزيد على (٢٦٠) جامعة حكومية وخاصة موزعة بنسب متفاوتة بين الأقطار العربية. وعدد أعضاء هيئة التدريس في هذه الجامعات حوالي (١٣٨) ألفاً من حملة الدكتوراه والماجستير في رتب مدرس مساعد ومدرس إلى أستاذ مساعد وأستاذ. من واجباتهم التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع من خلال (٣٠٠) وحدة للبحوث العلمية[١١].

ويعود تاريخ تأسيس هذه الجامعات إلى حوالي مائة عام مثل جامعة الزيتونة وجامعة القاهرة. وإلى الخمسينات من القرن الماضي لبقية الجامعات العربية الأخرى[١٢]. عندما بدأت حركة النهوض القومي والتنمية الاقتصادية تجتاح المنطقة العربية. وكان التعليم والتعليم العالي من أهم الأدوات لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ومواجهة متطلباتها من الكوادر الفنية من مهندسين وأطباء وإداريين ومعلمين. وهكذا بدأ تأسيس الجامعات الرسمية ثم الجامعات الخاصة لخدمة الأهداف الوطنية والقومية. إلا أن الجامعات العربية أصبحت عرضة للتقييم

والمراجعة أمام انفتاح العالم العربي على فضاءات التعليم العالي في العالم. وفي حالة مواجهة ومنافسة شديدة مع الجامعات الأجنبية في أسواق التعليم العالي التي أصبحت مفتوحة في ظل استحقاقات العولمة والتقدم التكنولوجي وثورة المعلومات والاتصالات.

وبصدد تقييم الجامعات العربية يرى العالم العربي أحمد زويل[١٨]، أن العلم والتكنولوجيا وإرادة المجتمع لإعلاء شأنيها، ثلاثة أضلاع من لوازم تكوين المثلث الضروري لتحقيق نهضة علمية عربية ومن ثم اقتصادية وسياسية وثقافية. وهي رؤية جديرة بالعرض والمناقشة، خاصة أن هناك فريقين متعارضين حيال هذه الرؤية، أحدهما: بالغ التشاؤم ينكر كل إمكانية لبناء هذه الأضلاع من واقع عالمنا العربي المتردي، والآخر لديه بعض التفاؤل يرى أن بناء هذه الأضلاع ليس من المستحيلات لو بدأنا بإرادة وجدية ووفق شروط مناسبة. أما الفريق الثالث الذي يرى أنّ أحوالنا العربية في هذا الشأن هي على ما يرام، وليس في الإمكان أحسن مما كان. فهو فريق لم يعد جديراً بأي مناقشة.

وقبل الخوض في الحكم على جامعاتنا، لا بدّ من التعرف على المعايير التي من خلالها تصنيف الجامعة في موقعها الحقيقي دون إجحاف. ومن هذه المعايير:

جودة التعليم، ومخرجات البحث العلمي للأساتذة، والأداء الأكاديمي بالنسبة لحجم الجامعة، وثقل الجامعة العلمي بين جامعات العالم. وهنا تدخل إنجازات الجامعة ومشاركاتها العلمية والبحثية واختراعات أساتذتها ومدى مساهماتها في عملية التنمية وإصلاح المجتمع.

فعلى صعيد جودة التعليم: أطلق كثير من الناقدين لأوضاع الجامعات والتعليم العالي في الوطن العربي الملاحظات على وضعها الراهن مثل أزمة التعليم العالي، وانخفاض مستوى التعليم العالي، وعجز نظام التعليم العالي من إعداد الخريجين الأكفاء، وركود البحث العلمي، والتركيز على الكم لا على النوع، وعدم استقلالية الجامعات.. الخ.

ويقيناً أن هذه النعوت أطلقت بناء على معطيات على أرض الواقع نذكر منها:

طغيان الجو البيروقراطي الإداري بقوانينه ونظمه ولوائحه ومجالسه وتحكمها في أداء الجامعة لرسالتها، يمثل واحدة من بين تلك العوامل المقيدة لفعالية الأداء الجامعي. فضلاً عن التآكل في مبدأ استقلالية الجامعة، إذ غلب على توجيهاتها ما توحي به الأوامر والنواهي الفوقية، وبخاصة ما يتصل بشؤون الضبط والربط لحريتها الأكاديمية في التفكير والتعبير لدى أساتذتها وطلابها.

ومن الممارسات والآليات التي تخنق الروح الجامعية المنشودة في فضاء المعرفة الجديدة والمتجددة ما يعرف بالكتاب الجامعي المقرر كمصدر أساسي للمعرفة، مع تقادم مضامينه في كثير من الحالات، واعتباره الأداة الرئيسة للتدريس والتلقين، ومع الجهد المبذول في إدخال الحاسوب إلى قاعات الدرس ووسيلة للتعليم. إلا أن توظيفه سيظل قليل الجدوى إذا لم يقترن بتنمية طرائق التفكير والبحث العلمي، وبالتمكين من اكتساب القدرة الفارزة لما تطرحه الشبكات الإلكترونية من فيض المعلومات.

بيد أن كل هذه القضايا الفكرية والتنظيمية في رسالة جامعة القرن الحادي والعشرين لا تحتل ما هو جدير بها من أولوية واهتمام في تكوين عقلية

الطالب وقدراته. بل وفشل الأستاذ الجامعي من استيعاب هذه الرسالة وبالتالي عدم استطاعته من إفهامها لطلبته لتضحي عملية التعليم بالتالي تدور في حلقة مفرغة.

لم يعد لدينا الوقت ولا المناهج البيداغوجية (التربوية) اللازمة لهضم وإدماج مراحل السبق العلمي والتقني. ومن ثم اتساع الفجوة بين التقدم العلمي والتقني وتطبيق نتائج هذا التقدم بشكل توافقي اجتماعياً وثقافياً. جزء كبير من هذه الفجوة نابع من وتيرة التغيير العلمي والتقني بالنسبة لفتور المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية - الثقافية في مواجهة مثل هذا التطور.

فكيف يمكننا أن نقتحم القرن الحادي والعشرين بفلسفة سياسية ترجع للقرن الثامن عشر. ومؤسسات سياسية ترجع للقرن التاسع عشر. من ضمنها الدولة - الوطن وأسطورة السيادة ونسق للقرار قد يبدو ديمقراطياً ولكنه صمم لعالم لم يعد موجوداً إلا في كراسات القانون الدستوري والقانون الدولي. هذا دون الكلام عن ميثاق الأمم المتحدة؟

تلك هي الأسباب لتخلف بنانا وأنساقنا العقلية. ولعجزنا عن مواجهة التحديات التي تقابلنا منذ عقد أو اثنين من الزمن والتي تزداد خطورة شيئاً فشيئاً.

أما على صعيد البحوث العلمية التي تنتجها جامعاتنا. فلن نجد صورة أو مستوى أفضل في تعرضها للنقد والشكوى من قطاعات التنمية واحتياجات مواقع الإنتاج والخدمات. ووفقاً لمعهد المعلومات العلمية. بلغ مجموع الأوراق العلمية التي نشرت في كل أنحاء العالم خلال السنوات الخمس الأخيرة ٣,٥ مليون ورقة. كان توزيعها بالنسب المئوية كما يلي[١١]:

الاتحاد الأوربي ٣٧٪. والولايات المتحدة الأمريكية٢٤٪. ودول آسيا والمحيط الهادي٢١٪. والهند ٢,٣٪. والكيان الصهيوني١,٣٪. أما مساهمة الوطن العربي الذي يبلغ مجموع سكانه ٣٠٦ ملايين نسمة(١٠) فهي تتراوح بين (صفر-٠,٣٪) وبمجموع (٠,٠٣٪) في معظم البلدان.

وإذا قورنت هذه الأرقام مع غيرها من الدول نجد أن وضعنا في مجال العلم والتقانة أصبح يماثل وضع أنجولا ونيكاراغوا ونيبال. وهو أمر منطقي إذا كان بيننا من يحصل على الصفر. وإذا كنا مجتمعين لا نحصل على أكثر من ثلاثة من مائة في المائة. وهي نسبة مخجلة مقارنة بمن هم أدنى منا عدداً وعدّة.

وإذا انتقلنا إلى الوزن الدولي لجامعاتنا نجد أن المسح الذي تجريه جامعة شنغهاي الصينية بشكل منظم لآلاف الجامعات العالمية لتحديد المرتبة لكل من هذه الجامعات وبالتحديد لأفضل (٥٠٠) جامعة في العالم. ظهر من بينها مؤسسة تعليمية عربية واحدة بين تلك الجامعات وهي جامعة القاهرة التي جاءت في المرتبة ٤٠٠ لأفضل ٥٠٠ جامعة. وإذا كان أول الغيث قطرة أمل أن تلج جامعات عربية أخرى هذا الباب.

إنّ أخطر ما يعيق النهوض العلمي هو عدم تفهم المجتمع للعائد الحضاري الضخم من استثمار العلم والتكنولوجيا. وقصور الفهم المجتمعي يعود إلى أن نسبة الأمية في الوطن العربي تزيد على ٥٠٪ بالنسبة للرجال وتزيد عن٦٠٪ بالنسبة للنساء ما يساوي ١٠٠ مليون أمي عربي. وهذه النسب أدّت إلى إفراغ الجو العلمي من محتواه. وإلى إسقاط أوراق الدعم المعنوي لفئة المتعلمين

في المجتمع وبالتالي عدم وجود أحضان مجتمعية تؤسس وتدعم عملية التعليم الحقيقية.

والتغيير المنشود ينطلق من الإيمان بضرورة التغيير والحاجة وبمشاركة ملتزمة من المنظومة المجتمعية (الأهل والأسرة) للمنظومة الجامعية أساتذة وقيادات جامعية مؤمنة بضرورة التغيير وبدوافعه وفوائده. وبأن جامعة المستقبل لن تقنع إلا بدور قيادي رائد في تطوير المجتمع ذاته ومن ثم تعبئة الجسم الجامعي كله لهذه الضرورات.

وتأسيساً على ذلك، نجد أن هناك تكاملاً وترابطاً بين الكيان المجتمعي والنظام الجامعي بما يؤمن قيام كتلة مشحونة بالمعرفة وتقوم على أسس علمية رصينة وتتشد التطلع إلى المزيد من المعرفة . وتحكمها قيم مجتمعية رفيعة وتهدف إلى الرقي والتقدم في كافة مجالات الحياة . حينئذ فإنّ أي عنصر من هذه الكتلة يكون مؤهلاً لحمل خطابها إلى الآخرين بفضل تسلحه فكرياً وعقائدياً وقيمياً وعلمياً. والعكس هو الصحيح حينما يسود المجتمع الترهل الفكري واللامبالاة والانصياع للأهواء الرخيصة البعيدة عن معايير الحكمة والتعقل.

والمؤسف حقاً، أن نظرة بسيطة إلى الجامعات العربية تؤكد أن المناخ السياسي والاجتماعي والتقدير الأدبي والمادي للعالم لا يزالان بعيدان كل البعد عن توفير البيئة الملائمة للإبداع العلمي والتفوق التقني. فبالإضافة إلى غياب التقدير الاجتماعي للعلماء، وللبحث العلمي وتقدير المشتغلين به. ففي الوقت الذي تنفق فيه الدول الكبرى ما بين ٢-٤٪ من إجمالي ناتجها القومي على عمليات البحث العلمي من أجل التنمية، نجد إنفاق دولنا لا يتعدى (٠,٣٪) على ضخامة الدخول القومية في الدول الكبرى وضآلتها في الدول النامية، وعلى ذلك فإن مجموع إنفاق العالم على عمليات البحث العلمي وتوظيفه في تطوير التنمية[١١].

إن أبرز العوامل التي ساهمت وتساهم في ترسيخ التخلف العلمي العربي ذلك الاستبداد السياسي الذي يعانيه الإنسان العربي المعاصر. إذ إن البحث العلمي يتطلب مناخاً سياسياً مواتياً أساسه الإحساس بالحرية ونيل الحقوق والشعور بالأمن الاجتماعي والأمان النفسي. كما إن ضعف التقدير الاجتماعي والاقتصادي للعالم يعد عاملاً مهماً من عوامل إحباطه وعدم قدرته على الإبداع.

ثالثا:- الجامعات العربية وإشكالية التفاعل مع الآخرين:

هناك إشكاليتان رئيسيتان تحدد صيغة التفاعل الحضاري بين جامعاتنا والآخرين، أولاهما: إشكالية خارجية، والأخرى داخلية. والتفاعل هنا يعني فتح نوافذ الفكر والثقافة وقنوات الاتصال على مختلف عطاءات الفكر الإنساني، ولكن مع التمييز بين ما هو مشترك - إنساني، عام لا تتغير حقائقه وقوانينه بتغير المعتقدات والمواريث، والشخصيات القومية، التمييز بين هذا المشترك الإنساني العام والخصوصيات الثقافية والحضارية التي هي بالنسبة إلى الثقافة والحضارة كالبصمة المميزة للإنسان. بها يتميز فيتحقق الاستقلال دون أن يذوب في خصوصية غيره، ودون أن ينعزل عن جنس الإنسان . وتعد الثقافة هنا العامل الأهم في تكوين خصائص الشعوب، لأنها تمثل الرؤية الفكرية والواقعية لديها، فالثقافة هي مجموع المعارف التي تسهم في تكوين الإنسان. وعندما يحاول الإنسان أن يختار لنفسه موقفاً فكرياً أو سلوكياً، فإنما يختاره من خلال ما تركته ثقافته في نفسه من آثار وملامح وتصورات. وإذا كانت

الثقافة إنسانية الملامح أخلاقية الاختيارات كان الفكر. كذلك. وليد ذلك الاتجاه. والشعوب التي تمتلك ثقافة مميزة يكون فكرها منسجماً مع تلك الثقافة. ولا فكر لأمة لا تمتلك ثقافة مميزة. إذاً فموقف التفاعل بين الحضارات لا يتجاوز ولا يلغي التمايز الحضاري والثقافي.

وفي ضوء معرفة خصوصية التفاعل الحضاري تبرز لنا الإشكالية الأولى الخارجية. أي أن العالم يعيش في هذه المرحلة ما يمكن أن نطلق عليه "زمن المواجهة الحاسمة بين الحضارات". وهذه القضية تبدأ من حقيقة لا مهرب منها وهي أن الحضارة الغربية هي الحضارة الأقوى والمسيطرة في عالم اليوم بكل المقاييس. وإن مسار التفاعل الحضاري يتم من خلال محاولات الإحاطة والحصار أو الاستيعاب والهضم. وأخيراً التبديد والفناء. وهذه هي لغة الحوار بين الحضارات فيما نطلق عليه "العالم الجديد" لا بل أن هذه اللغة ليست جديدة على الغرب بل تمتد إلى زمن ماض. فمثلاً فيكتور هيغو قد أطلق صرخته المدوية بعد استعمار الجزائر قائلاً: إنها الحضارة تنتصر على البربرية. نحن إغريق العالم وعلينا تنويره! تلا ذلك عالم الانثروبولوجيا ليفي بريل ليبلور مصطلح (العقلية البدائية). لكي يبرر الاستعمار بشكل غير مباشر. ففي رأيه أن الغرب هو وحده الذي توصل إلى الفكر العقلاني أو المنطقي. وأما بقية الشعوب فلا تزال تعيش في مرحلة العقلية ما قبل المنطقية. وبالتالي فما علينا إلا أن نمر بنفس المراحل التطورية لكي نلحق بالغرب. وقد تناسى ليفي بريل أن ما يدعو إليه هو عكس الحقيقة التاريخية تماماً أي أن الغرب لا بد من أن يمر بالمراحل التطورية التي مرت بها الحضارة العربية إبان تاريخها التطوري الطويل حينما كان أجداد ليفي بانتظار ما يملى عليهم من أنوار الحضارة العربية الإسلامية.

وأما فيليب رينو أستاذ العلوم السياسية في جامعة باريس فيرى ما يأتي[١٢]: ينبغي على الديموقراطية الحديثة أن تقبل بوجود صراع طويل الأمد مع القوى الماضوية التي ترفض قيم الغرب بشكل مطلق. ولكن في ذات الوقت ينبغي علينا أن نقيم علاقات إيجابية مع القوى الأخرى الموجودة في نفس المجتمعات والتي تقبل بالأفكار الحديثة.

نستنتج من أقوال بعض المثقفين الغربيين أنهم يحاولوا أن يوسعوا من الهوة الحضارية بين الشرق والغرب ولو بسبل واهية غير مقبولة منطقياً. لكن الحقيقة أن هذه الهوة ليست سحيقة إلى الدرجة التي كنا نتوهمها. فلسفة الغرب المتمثلة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وقوانين السوق لم تعد قادرة على فرض نفسها كفلسفة كونية تنطبق على العالم أجمع. كما أن العالم الشرقي الذي يمتلك من الإرث الحضاري. والرصيد الفكري الذي غذى الغرب قروناً طويلة ولم يزل في الفلسفة والطب والرياضيات وعلم الفلك. والعمق الروحي والأخلاق الفاضلة وقيم التسامح والمحبة. تشكل مكونات ثقافية قد لا يمتلكها الغرب[١٣]: أي أن لكل طرف رصيد من نوع خاص. بشرط أن يتراجع الغرب في كراهيته للإسلام وألا يعتبر القوة التي يمتلكها أحد مكوناته الحضارية. ذلك. أن الأيام والظروف دون أن تؤثر عليها أي متغيرات كدلالة على رسوخ مصداقيتها وقدرتها على إقناع الآخر بالقبول بها رضى لا إكراهاً. فضلاً عن القيم العليا التي شهد لها الغرب نفسه وعلى مر العصور وبخاصة من المنصفين منهم. وينظر الإسلام إلى السلاح كأداة لإحقاق الحق وتصويب الخطأ ليس إلا. من هنا تتبلور صحة المفهوم الفكري

للإسلام وليس كما يدعي مثقفو الغرب أنه قام على حد السيف!

ومن هذا المنطلق، فإن التساؤل الذي يجب طرحه بكل جدية هو:

ما إمكانية ضبط مسار وآلية التغيير والاحتكاك والتفاعل مع الحضارة المسيطرة نحو الاتجاه المنشود انطلاقاً من خصوصية الواقع العربي ثقافياً وحضارياً. وفي إطار متغيرات وتطورات العالم الجديد؟ بعبارة أخرى التساؤل عن كيفية ضبط آلية الحوار والتفاعل الحضاري مع القوى المسيطرة والموجهة لمتغيرات العالم الجديد لا ريب أن نقطة البدء والخطوة الأولى في هذا الطريق هي: فهم لغة الخطاب التي يتم التعامل بها بين أطراف هذا العالم الجديد - وبالتحديد - فهم توجهات هذا العالم نحونا أي (الخطاب الغربي نحو العالم العربي). ويقينا أن الجامعات باعتبارها بوابة الخطاب الخارجي مع الغرب عليها أن تدرك هذه الحقائق لكي يكون مسار تفاعلها وخطابها لا يخرج من كونه تفاعل إيجابي يخدم المصالح المشتركة مع الحفاظ على الخصوصيات.

وعلى صعيد الإشكالية الداخلية، لا شك أننا نعاني من أزمة ثقافية عربية متعددة الجوانب في التعليم والخطاب الاجتماعي والسياسي ومحددات الإبداع والإنتاج البشري[١٠]. وأسباب هذه الأزمة هو البحث الدائب عن صيغة فكرية يتم خلالها استيعاب ثقافة العصر وهي في حقيقتها ثقافة الآخر. إن الإنسان العربي وهو يواجه اليوم ما نطلق عليه (المشكلة العربية). لا بد أن يمتلك قدرة معينة هي: النظرة التاريخية العميقة التي تجعل من الحاضر والمستقبل تواصلاً دائماً مع جذوره القومية الواحدة ثقافياً وحضارياً. إن التحدي الأكبر الذي يواجه الإنسان العربي هو عبور الهوة العميقة بين الواقع العربي الحالي ومؤشرات العصر القادم، ولكن دون استسلام إلى الشعارات الزائفة التي تنال من أصالته وتميزه الحضاري.

إن نموذج التنمية الغربي ناتج من الصبغة الغربية للتحديث ورؤية الغرب الشاملة للإنسان، والكون، والحياة، وهنا نواجه التساؤل الهام: هل النموذج الحضاري قابل للتكرار؟ إن الإجابة عن هذا السؤال يجب أن يأخذ في الاعتبار أن أهم الوظائف الحضارية تتمثل في وظيفة إنتاج القيم وإعادة إنتاجها، بمعنى إحياء قيم إيجابية قديمة وإعطاءها مضامين جديدة تتفق مع السياق المكاني والزماني الجديد وإذا كان أحد أهم معايير الحكم على أصالة وحيوية الثورات والتغييرات الاجتماعية - الحضارية - هو قدرتها على إنتاج القيم، فإن تقليد النموذج الغربي في التنمية يعني ببساطة الحرمان من إحدى أهم الوظائف الحضارية، وظيفة إنتاج القيم، ومن هذا المنطلق، فإن الصراع الدائر حالياً إزاء قضية تحديد "الموقف" من الحضارة الغربية يدور بين تيارين: تيار يرى الانصياع غير النقدي لكل قيم الغرب وتقاليده وإنجازاته، وتيار آخر يفضل إجراء محاولة إجراء محاولة خلاقة لتجاوز الإطار المستورد والبحث عن رؤية منهجية بديلة تقترب من الواقع المحلي وتعكس تحيزاته ومفاهيمه الأصيلة[١١]..

إن العرب ليسوا بحاجة إلى إنتاج قيم بقدر حاجتهم إلى تكريس مضامين قيمهم الخلاقة، وإن الإنسان العربي ليس بحاجة إلى استيراد المفاهيم والتصورات والحلول الجاهزة بقدر حاجته إلى استنهاض الفكر العربي لتنشيط فاعليته، وعلى العربي أن يخرج من دوامة تفكيره بكيفية إقناع الآخر، بقدر صقل شخصيته من جديد ليحتار الآخر بكيفية التحاور معه، والواقع المرير الذي

يعيشه العربي اليوم إنما كبوة حضارية وليست موت حضاري كما يتخيل البعض. فالتراجع في زمن قد يعني إعادة تنظيم من جديد وليس بالضرورة الاستمرار بهذا التراجع.

أما الأزمة الثقافية والفكرية التي يمر بها الإنسان العربي لم تنفرد بها الأمة العربية لوحدها. إنما مرّت بها كل الأمم. وليس تاريخ أوروبا علينا ببعيد إبان قرونها الطويلة المظلمة. وإن الأهم من ذلك أن العرب بدؤوا يشعرون بهذه الأزمة وتمكنوا من تشخيصها كداء لا بد من علاجه وهذا الشعور بحد ذاته دلالة على أن الوعي العربي بدأ يدب في النفوس العربية. وعلى ذلك وضع العالم العربي طه حسين علاجات للخروج من هذه الأزمة حددها بأربعة شروط:

١) أن تكون الثقافة العربية إنسانية كي تكون طرفاً فاعلاً في ثقافة البشرية. دون تعصب أو تحيز عرقي. مما يعني أن تكون ثقافة مؤمنة بالحوار والتسامح والتفاعل مع ثقافة الآخر.

٢) أن تكون عقلانية: أي تحتكم إلى العقل في الفهم والتقدير لأمور الدنيا معاشاً وسياسة. ومن ثم لا تخضع لجمود متعصب أو تسلط جامد. وهي في ذلك تتخذ من العلم والتفكير العلمي مناطاً للتطور الدنيوي في جوانبه المختلفة.

٣) أن تعتمد الحرية أساساً لاختيار الفكرة الخلاقة والفعل السياسي والاجتماعي النابذ للاستبداد دون وصاية من بشر على بشر. ودون خوف من الاختلاف أو حتى الخطأ حين الاجتهاد.

٤) أن تتمسك بالعدالة شرطاً لنشر الثقافة. سماء على أجنحة العدالة الاجتماعية التي لا تحرم عقلاً من الثقافة لرقة الحال أو ضيق اليد. والعدالة السياسية التي تحرس هذه العدالة الثقافية بمدّ مظلتها نحو الأطراف البعيدة والجماعات المغمورة. حرصاً على حالة ثقافية عامة تستعصي على التخريب من قبل حلقة جامدة أو ناقمة.

وعند تأمل هذه الشروط يجعلنا نتبين بوضوح ودهشة أن أكثر من ستة عقود مرت والثقافة العربية لم تكتف بمجرد المراوحة في أماكنها أمام شروط طه حسين الأربعة. بل حدث من التردي والنكوص ما لا يمكن نكرانه.

فالتوجه الإنساني للثقافة العربية كعنصر متكامل في لوحة الثقافة الإنسانية العامة. ينكفئ الآن نحو الانغلاق على الذات بدعاوى متهافتة مثل الخوف من ذوبان الهوية العربية. بل ذهب الزعم وتلك المخاوف أبعد من الانغلاق على الذات - لدى البعض - إلى اعتبار العالم خارج ذاته خصماً يستوجب المقاومة أو على الأقل: الريبة والحذر. وبالتالي تتقلص منطق الحوار والتفاعل مع العالم ثقافياً.

وأدى هذا الانكفاء على الذات إلى توليد تشوهات في الوجدان العربي الخاص جعلت قطاعات ليست بالقليلة تلوذ بأفكار وأزياء وسلوكيات عبرها الزمن بقرون عديدة. وهي ليست من أساسيات الروح العربي أو أركان العقيدة. والأخطر من ذلك. في إطار هذا الانكفاء. أن ملايين من العرب الذين صاروا من مواطني أوروبا وأمريكا أو المقيمين بها. بدلا من أن يتحولوا إلى جسر لنقل التطور العلمي والتقني والمدني إلى بلدانهم العربية الأم. تقوقعوا على ذواتهم ولاذوا بقلاع من الماضي البعيد حالت بينهم وبين حوار الأخذ والعطاء مع المجتمعات الغربية المتطورة التي يعيشون فيها. فصاروا أقليات معزولة ومستغربة في هذه البلدان.

إنَّ الخطاب الجامعي العربي يقف متردداً إزاء هذه الشروط. إذ ليس بإمكان الأستاذ الجامعي العربي أن يكون منصفاً في ظل محددات السلطة الحاكمة وقيود الحرية الصارمة والشد النفسي الذي يتأرجح بين الحاجات الاجتماعية والمادية من جهة وبين إرضاء السلطات العليا من جهة أخرى. في خضم توق أكاديمي للاندماج مع جامعات العالم الأخرى بغرض التواصل والتفاعل والحوار.

ولغرض فتح الباب واسعاً أمام جموح الأستاذ الجامعي العربي ليتفاعل وبإيجابية مع الآخرين يجب توفير مستلزمات حياة كريمة له ولأسرته. إلى جانب الدعم المعنوي. ورفع القيود عنه. وفسح المجال أمامه ليعبر بحرية كاملة عما يدور في خلده. ويقيناً أنه سيجتاز ممن يجتازونه اليوم. خاصة وأنَّ هذه المستلزمات هي من أساسيات الحياة التي ينبغي أن تتوفر لكل مواطن وهي متوفرة كاملاً لمواطني الدول التي اجتازتنا بعلمها وتقانتها.

إنَّ الإشكالية الجديدة المطروحة في وجه العلم والتقانة. وفي وجه الثقافة أيضاً. هي النظر في كيفية استعمال معارفنا المكتسبة لتأهيل البشر لمحاربة الفقر. والبؤس. والظلم الاجتماعي. والتهميش. وكراهية الكرامة والحقوق الإنسانية. والاستعمال المفرط للطبيعة ومواردها المحدودة.

وإحدى النتائج الثقافية للتقدم العلمي هي أنه جعل "التخصصات" منسوخة. خصوصاً حين نفكر في النظريات الأخيرة التي تمس "النظام" و"الفوضى" في العالم الفيزيائي. والمؤدية إلى تخصص شمولي "Metadiscipline" المدعو "فوضوي" (Chaotique). والذي لا يترك مكاناً لإقطاع وإمبريالية التخصصات الجامعية المجزئة للمعرفة داخل حدود مصطنعة تماماً. إنها (أي إحدى النتائج) الأصل في الأزمة الابستيمولوجية التي علينا ألا نجد لها الحلول القابلة للحياة قبل منعطف هذا القرن.

رابعاً:- التنسيق بين الجامعات العربية لتوحيد لغة الحوار:

لا ينكر أن الأقطار العربية غير متساوية ولا متكافئة فيما يتصل بتاريخ النشأة. ومساحة الدولة. وتعداد السكان. ونسب تجانسهم واندماجهم. ودرجات قدراتهم وتطورهم الحضاري. ووفرة أو ندرة - الموارد- ومستويات التقدم - أو تخلف- البنى الاجتماعية والسياسية. أو هي متماثلة في مدى عمق وشمول كل من المشاعر القطرية والنوازع القومية في فكر النخبة ووجدان الجماهير. لكن في المقابل هناك جملة حقائق موضوعية تتساوى فيها جميع الأقطار العربية على الرغم من التمايزات التي ذكرت منها: خصوصية الانتساب إلى وطن واحد وأمة واحدة والانتماء إلى حضارة مشتركة. وخصوصية عمق مقومات الوجود القومي والطموح الوحدوي. وأخيراً خصوصية الانتماء إلى حضارة الجنوب[٢٦]:

ويندرج ضمن هذا التمايز والتماثل على الجامعات العربية. وإن كانت الجامعات أقل تمايزاً في البنيان والهيكل ومحتوى التدريس والبحث. لكنها تتمايز في الرؤى ولغة الخطاب. والقدرة على الاندماج والتفاعل مع الآخرين. وبقدر أقل احتفاظ بعضها بالخصوصية الفردية أو القطرية على حساب القومية والخصوصية الحضارية.

إلا أن المشترك الذي يجمع جامعاتنا هو عمق الفجوة فيما بينها وبين جامعات العالم المتقدم هذه الفجوة لا يمكن تقليصها أو ردمها دون التنسيق اللازم بين الجامعات العربية وبخاصة

في طبيعة التأمل والتحاور مع الجامعات الأخرى، انطلاقاً من مبدأ ثابت. إن مستقبل الأمة في المدى القريب والبعيد على السواء، يتوقف على عملية التعليم، باعتباره السبيل إلى إعداد القوى البشرية المتخصصة ومجال توليد الفكر، وإعداد الباحثين والقادة في مجالات العمل والإنتاج وأداة تجديد الثقافة[١١].

ودعا تقرير المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم إلى إيجاد علاقة بين الجامعات العربية بعضها ببعض واستحداث صيغ فعالة لذلك. ومن ذلك أن تنشأ علاقات بين الجامعات القديمة والحديثة على أساس من التعاقد والتكامل والتعاون في تبادل الأساتذة والبرامج والمنح الدراسية والبحوث، وأن توضع نظم جديدة لتبادل الأساتذة وحركتهم بين الجامعات وفي التخصصات المختلفة.

وإذا كان ذلك ينظم عمل الجامعات بشكل موحد، فإن المؤتمرات والندوات وتبادل الخبرات والمعلومات والرؤى من شأنها أن توحد لغة الخطاب الجامعي، بمعنى أدق ضرورة تشكيل لجان عربية مشتركة لتوحيد الرؤى انطلاقاً من الإيمان بوحدة المصير ووحدة المستقبل كما هو حال وحدة التاريخ واللغة والدين والجغرافي. وتأخذ هذه اللجان على عاتقها ما يلي:

١) تحملها مسؤولية الحوار الحضاري مع الحضارات الأخرى انطلاقاً من أن العرب أمة واحدة ولها مصير واحد مشترك وتهدف إلى بناء علاقات موحدة مع الحضارات الأخرى، وبتجرد كامل من الذات القطرية والأنا الفردية وبعيداً عن كل الميول الفئوية والاتجاهات الحزبية.

٢) ضرورة عدم الدخول في حوار فردي مع الجامعات الأخرى أو أي مركز قرار أجنبي إلا بصورة مشتركة - وإن كان الحوار لا بد منه يجب ألا يكون الحوار باسم العرب - وذلك لضمان الموضوعية في الطرح، والمرونة في تقبل آراء الآخرين للحيلولة دون ترك فراغ ينفذ من خلاله من يريد شق الكلمة العربية والرأي العربي المشترك.

٣) ضرورة التنسيق الدائم في المواقف والرؤى تمشياً مع مستجدات العصر ومتغيراته على كافة الصعد، وأن يكون هذا التنسيق على مستوى هذه اللجان المحايدة والمستقلة وغير القابلة للاختراق من أي طرف كان.

٤) أن تكون هذه اللجان بعيدة عن الانغلاق على الذات وتعمل على الدوام على فتح منافذ حوارية بينية وخارجية لغرض تذويب الفجوات الحاصلة بين الجامعات العربية من جهة وبينها وبين جامعات العالم الأخرى.

٥) الإعلان عن جامعة عربية موحدة تضم مختلف الأساتذة من الأقطار العربية وبمختلف التخصصات، لتكون صرحاً عربياً ناطقاً باسم العرب، ويحمل خصائصهم وقيمهم وتطلعاتهم، بشرط أن يكون لهذا الصرح غطاء رسمي وتمويل حكومي وقبول شعبي.

٦) أن يتم التنسيق على ثلاث مستويات: قطري وإقليمي وقومي[١٢]. والتنسيق القومي هنا بالغ الأهمية فهو يتعلق بمصير الأمة العربية بكاملها، ويركز التنسيق على التحديات العلمية والتقانية والإدارية والتجارية والخدماتية، إلى جانب التحديات السياسية والعسكرية. ويتطلب ذلك دراسة الواقع العلمي العربي، وتشخيص نواحي التخلف في المجالات التي ذكرت، ومقابلة الواقع العلمي العربي بالواقع العلمي والتقاني المعاصر، والخروج من كل

ذلك بوضع استراتيجية عربية للتعليم العالي عامة، والدراسات العليا والبحث العلمي خاصة، وتوزيع المهام في تنفيذ هذه الاستراتيجية على الأقطار العربية كل حسب إمكانياته المادية والبشرية والعلمية المتاحة.

٧) أن يعهد إلى اللجان المشتركة دراسة الحاجة الفعلية للتخصصات العلمية المطلوبة التي يحتاجها الواقع العربي، وبالأخص العلاقات الخارجية للجامعات العربية مع جامعات العالم الأخرى المتعلقة بلغة الحوار الحضاري والخطاب الجماعي بما يصب في خدمة قضايا الأمة ومستقبلها. ويندرج ضمن هذا التوجه الجوانب الاستراتيجية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والثقافية.

تحتاج الجامعات العربية إلى صياغة فكرية يتم خلالها استيعاب ثقافة العصر، وهي في حقيقتها ثقافة "الآخر" في الوقت الذي يتم فيه الحفاظ على خصائصنا العربية الأصيلة، وهذه هي الإشكالية العامة في قضية الحوار مع الآخر. ودون الدخول في تفاصيل الجوانب الفلسفية لهذه الإشكالية، فإنه يمكن البدء بتقرير حقيقة أساسية مؤداها أن الحوار مع الآخر ينطوي على مسألة ذات شقين: الشق الأول هو "الذات" والشق الثاني هو "الآخر" فمعرفة الذات تقتضي نوعاً من الانفصال، أما معرفة الآخر فتقتضي نوعاً من الاتصال، ومعرفة الذات تعني معرفة الهوية والخصائص الثقافية. إذ إن منطق التعامل يتم تحديده وفقاً لظروف "اللحظة التاريخية" التي يتم في ظلها، ولا ريب أن اللحظة التاريخية الحالية - غير مسبوقة - في التاريخ بسبب ما تحفل به من تغييرات جذرية أدّت إلى خلخلة الأسس والمفاهيم المستقرة في أذهاننا منذ عقود عدّة. ومضمون هذه التغييرات يشمل ما يطلق عليه الثورة الكونية وتطبيقاتها في المجالات العلمية والتقانية والسياسية والقيمية.

وما يهمنا في هذا المجال، ليس بحث هذه التغييرات الثورية العالمية في حد ذاتها، وإنما ينصب اهتمامنا بالتحديد على بحث الثابت والمتغير في لغة الخطاب الغربي في ضوء هذه التغييرات التي لا مناص من وضعها في الاعتبار في الخطاب الجامعي العربي.

خامساً:- نحو أنموذج حضاري عربي ودور الجامعات في تكوينه:

ثمة دعوات متكررة لصياغة أنموذج حضاري جديد عبر عنه المثقفون والسياسيون العرب، بل عبر عن ذلك مختلف التيارات الفكرية لشعوب العالم الثالث[١]. ويعزز هذا التوجه الأزمات الشديدة التي تعاني منها دول الجنوب والتي خلقتها لها دول العالم المتقدم في الشمال وأرغمتها بمختلف الأساليب على التعايش معها وقبولها إكراهاً. ومن جانب آخر، إنَّ فكرة الاستعلاء والتمايز التي تتسم بها حضارات الشمال ينبغي أن تكون داخلية بالنسبة لحضارة الشمال لا مفروضة ولا معممة على الحضارات الأخرى. وأن فكرة التطور والاستقلالية ينبغي أن تكون من حق كل الحضارات لا مقتصرة على حضارة بعينها.

والتحليل المعمق لهذه الدعوات والتوجهات يفصح عن مدى الحاجة لتأصيل المشروع الحضاري العربي، كي لا يبدو أن مشروعاً كهذا هو أقرب إلى الحلم الذي يضع معالمه مجموعة من المثقفين. ذلك أن مشروع النهضة بالمعنى العلمي ليس إلا إنتاج جملة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والثقافية التي تتم على أرض الواقع العربي ذاته، بما يعني الانطلاق من معطيات الواقع بغية تجاوزه.

ولعل من أهم الأسئلة التي تواجه أمتنا العربية وأمم الجنوب الأخرى، ذلك السؤال الذي يطرح إشكالية مشروع المستقبل، أو بكلمة أخرى السؤال الآتي: ما الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها نظام المستقبل لهذا الشعب أو ذاك من الشعوب المستضعفة؟ وأي الجهات التي تتبناه لغرض تحقيقه؟

وإن الإجابة عن هذا السؤال يتطلب وضع إطار فكري يمكّن الأمة من تحديد منهج تحليلي نقدي يتناول المجتمع في بعديه التاريخي والاجتماعي. تستطيع الأمة من خلاله معالجة القضايا الكامنة وراء الأزمة الاجتماعية والفكرية والسياسية التي تعاني منها المجتمعات على مستوى الأمة والشعوب على مستوى الأمم[١٠]. وينبغي أن ندرك أن الباعث الذي تقف وراءه الأطر الفكرية للأمم هي حالة التغير التي أصبحت السمة الرئيسة لعالم اليوم. بمعنى إننا نشهد انتقال عالمنا المعاصر من حالة نوعية إلى حالة نوعية أخرى. وقد تروق لبعضهم. وقد تغضب البعض الآخر. وقد تبعث الأمل في نفوس البعض الثالث أو تحبط غيرهم. وقد تحفز بعض الناس على التحرك. أو تشل غيرهم. وقد تسهم في أعمال الفكر لدى البعض وتحثهم على مراجعة الذات. وإعادة النظر في المفاهيم والشعارات القديمة. وتدفع البعض الآخر إلى التشبث بالموروث من الأفكار والشعارات ووسائل العمل. وينسحب هذا البعد (التغيير) على جميع المستويات الخاصة بأبعاد الحضارة الإنسانية: البعد المعرفي. وتلك الأبعاد المرتبطة بالقوة أو بالثروة. فالعلوم تتلاقح وتتقدم باستمرار. ومراكز القوة تتبادل المواقع. ومعايير الثروة تتجدد. وتكتسب معاني جديدة.

ومن المؤسف حقاً أن جميع حالات التغيير التي تحدثنا عنها لم تكن لصالح عالم الجنوب الذي أضحى بوضع المتلقي لما يُملى عليه وليس له حق المشاركة في صنع آلية التغيير سوى وقوفه متألماً إزاء التساؤل الآتي: إلى متى ستحتفظ دول الشمال بالتفوق والسيطرة على عالم الجنوب؟

وبالرغم من المحاولات التي تجري في أقاليم متعددة من العالم نحو خلق نوع من التوازن. كالاتحاد الأوروبي والصين واليابان وروسيا الاتحادية. إلا أن الولايات المتحدة قامت بإجراءات استباقية لمنع هذه المحاولات أو تأخيرها أو تعطيلها وبأساليب مختلفة كالتحجيم السياسي للاتحاد الأوروبي أو إضعاف اقتصاديات الدول كما في أندونيسيا أو استخدام القوة العسكرية كما في العراق[١١].

ورغم ذلك فإن الكرة لم تخرج من الملعب الجنوبي بعد. فالصين تتقدم بخطوات حثيثة نحو بناء قاعدة اقتصادية وعلمية كبيرة. ولا بد أن ينعكس هذا النمو إيجابياً على دورها السياسي الذي سوف تؤديه على الساحة الدولية بشكل أكبر خلال الحقبة القادمة. وسيكون أثر ذلك في آسيا أولاً. وفي باقي العالم ثانياً. ويتزامن ذلك مع نهوض الشعور الوطني الروسي الذي سوف يعمل على إخراج روسيا من قلقها الحالي ومن حالة المهانة والتراجع الذي تعاني منه. وإعادتها إلى دورها ووزنها الدوليين اللذين كانت تتمتع بهما قبل الحرب العالمية الثانية وبعدها[١٢].

إن بروز هذه القوى، إن تم، سيكون على حساب قوة الولايات المتحدة الأمريكية السياسية والاقتصادية والعسكرية غير المنازعة الآن. وسوف تحاول كل من القوى الجديدة لأسبابها الخاصة. وتبعاً لظروف إقليمها وأوضاعها الداخلية. وبدرجات متفاوتة، تغيير موازين القوى لتأخذ

حصتها التي تستحق.

أما بالنسبة للوطن العربي ينبغي ألا يكون دوره هامشياً ضمن سياق المشاركة الفعلية مع أمم الجنوب. بل ينبغي أن يرتقي إلى الأنموذج الأمثل بالنسبة للقوى الحضارية الأخرى. خاصة وأنه يمتلك من الطاقات الحضارية المعنوية والروحية والمادية بما يؤهله ليمثل هذا الأنموذج. وان تحقيق ذلك لن يكون إلا عبر عملية تاريخية تحقق تحولاً نوعياً في واقع العرب القومي ومن ثم مكانتهم في المجتمع الدولي. ويبدو في الوقت الحاضر أن هذه العملية تتطلب حزمة من المستلزمات تأتي في مقدمتها:

تحصين المجتمع العربي ثقافياً وعلمياً وتقانياً. لأنه بعد الخلل الذي أصاب خطط الدفاع الأخرى في الأمة العربية. فإن خط الدفاع العلمي والثقافي هو المؤهل للسعي إلى صد الغارة المعادية. وهذا يلقي على عاتق الجامعات والمفكرين والمثقفين وأهل الرأي مسؤولية عربية - إسلامية - حضارية وأخلاقية. وواجبهم حيالها أن يصمدوا ويواجهوا وبحزم. على اعتبار أنها فرصة تاريخية للأمة أن تنهض. ومن جانب آخر ينبغي أن تكون مساهمة جميع المثقفين العرب في الداخل والخارج في صياغة المشروع الحضاري نظرياً وعملياً. وان حان الوقت لاسترداد الطيور المهاجرة وزجها ضمن العمل القومي العربي.

يحتاج المشروع الحضاري العربي إلى صناعة إعلامية تلتزم بقضايا الأمة وتسهم في صياغة تربوية للمجتمع. لها منظومتها الثقافية الأصيلة عربياً وإسلامياً، وتكون هذه الصناعة بشكل تتحقق فيه الاستمالة وجذب المتلقي للرسالة الإعلامية. ويقع على عاتق الإعلام حماية الأسرة العربية من الانزلاق عن الإيمان وضعف الثقة بالنفس. مع التركيز على حماية الأطفال بالنظر لما يحيط بالأطفال في سنوات حياتهم المبكرة من أخطار. ومن خلال تكريس الطقوس الروحية والإيمانية في مجالات تنشئتهم بما يسهم في دعم شخصية الأطفال ومنحها أهم ما تحتاجه من استعدادات وقدرات ذهنية وعاطفية لابد من توفرها لاستكمال الأنموذج الاجتماعي المطلوب لمواجهة تحديات العصر. والمعروف عن اليابان أنها منذ القدم أحاطت أسرها بأعلى درجات الحماية الغيبية. وأن المجتمع الياباني يملي الطفولة من العناية والاهتمام ما يندر العثور على نظير له في مجتمعات العالم الأخرى[١٢].

إنَّ الشعب العربي بمختلف فئاته وهو ينشد صياغة مشروع حضاري. ينبغي أن يدرك أن مسؤولية نجاحه هي مسؤولية حكومية وشعبية. وصياغته تكون من إنتاج أهل الفكر والاختصاص والمؤسسات الثقافية. لذلك يحتاج المشروع إلى مصارحة في التعاطي مع الأمور. فلا قيمة لمشروع حضاري إذا بقيت المجاملات سيدة الموقف. والمصارحة العربية - العربية ضرورية للمصالحة دفاعاً عن استقلال الأمة ضد الحصار بكافة أنواعه والتبعية بكافة أشكالها.

وهذا التوجه بكل عناصره يقيناً لا يمكن تحقيقه دون أن تتبناه الفئات الواعية في المجتمع متمثلة بالعناصر التي تحتويها الجامعات. إذ إن ذلك يعتبر جزءاً رئيساً من رسالتها. وهنا يبرز وبشكل واضح دور هذه الجامعات ويبرز أيضاً مدى مصداقية هذه الجامعات ووطنية أساتذتها وإخلاصهم وحبهم لأوطانهم وأمتهم.

سادساً: - تقييم عام وخلاصة: -

يحتاج التقدم في المجتمعات النامية إلى قرار

سياسي من رجل شجاع مدعوم بأجهزة متابعة ورقابة صارمة. وإخلاص في النية والعمل. وإرادة لا تلين. وتصميم واع مبني على أسس علمية رصينة. والتفاف جماهيري وشعبي عال. وهذا ما تبنته دول مثل اليابان وكوريا الجنوبية والصين وسنغافورة وغيرها من الدول من أن التحولات النمطية في عالم اليوم تعيق اللحاق بركب العلم والمعرفة. وذلك إدراكاً من تلك الدول من أن التحولات النمطية في عالم اليوم تعيق اللحاق بقطار التقدم العلمي والتقني المنطلق بسرعة فائقة والذي حوّل العالم إلى دول سائدة وأخرى مسودّة.

ويحتاج التقدم العلمي في دولنا العربية إلى صحوة جماهيرية تبنى على أساس قرار جماهيري يروم التغيير. تغيير كل شيء في حياة المواطن بدء من تغيير آلية التفكير من سلبي إلى إيجابي. وتغيير نظم الحياة من هدر الوقت واللهو إلى وقت مستثمر لأجل البناء والعطاء والتميز. وتغيير نمط العائلة من حالة الخمود واللامبالاة إلى حالة الحركة والتجدد والإبداع في كل شيء. وتغيير هياكل التربية والتعليم من خلال الدعم المادي والمعنوي للأستاذ والطالب وإعطاءهما قيمة عليا واعتباريهما قائدين لعملية التغيير وتحميلهما مسؤولية تاريخية وأخلاقية لأغراض النهوض. والإعلان في كل بلد عربي عن ثورة جامحة للتغيير آخذين بنظر الاعتبار استنهاض كل القوى الحيّة في المجتمع. ومستلهمين بإصرار تجارب العالم المتقدم بما يصلح منها انسجاماً مع القيم والأعراف العربية الأصيلة. واستحداث مكافآت اعتبارية للمبدعين كل في مجاله الخاص لدفع عملية التطور إلى الأمام. ومستخدمين المعايير الاجتماعية للانتقاص من الذين يألون جهدهم في مضمار تقدم البلد.

وضرورة أن يطرح التساؤل الآتي دائماً: أين هم العرب مما يشهده العالم من تطورات ومتغيرات؟ وما عدتهم لمواجهة ما يطرح من مشاريع وخطط وعلى ساحتهم؟ والأمثلة كثيرة في هذا الباب منها: إقامة سوق إقليمية شرق - أوسطية - تضم دولاً ذات بنى اقتصادية أكثر تطوراً وعصرية كإسرائيل وتركيا على سبيل المثال [١٠].

يتجه العالم اليوم نحو قيام تكتلات وتحالفات اقتصادية. ومعظم الدول تسعى إلى الانتظام في تجمعات إقليمية وإقامة أسواق كبيرة. أما من سيبقى خارج هذه التجمعات فلن يكون قادراً على الصمود في خضم المنافسة الدولية المتعاظمة. لذا فإنّ مسألة التكامل الاقتصادي والعلمي وإزالة القيود والحواجز وفتح الأسواق والجامعات والخبرات والعمالة بين الأقطار العربية غدت قضية حيوية تفرضها المتغيرات الدولية ومتطلبات المصالح الوطنية والحقائق الجيوسياسية أكثر من مجرد قضية قومية عاطفية.

وبالإمكان طرح تساؤل آخر أكثر أهمية. أين نحن من قضايا التنمية الاقتصادية والبشرية والعلمية والثقافية؟ خاصة وأن كثيراً من المشاريع التي طرحت لدفع عجلة التنمية لم تنجح لأنها لم تأخذ بعين الاعتبار القضايا الأخرى ذات الصلة بالتنمية وإن بدت بعيدة.

إن من الأمور الأساسية في قضية التنمية قدرة المجتمعات العربية على صياغة أهدافها بشكل يتوافق مع قيم العصر. فهل يمكن أن تقوم المجتمعات العربية. في ظل ظروفها الراهنة. على مثل هذه الصياغة لبرامج التنمية؟ لقد مضت سنوات وعقود طويلة من الزمن بعد استقلال العديد من الدول العربية دون أن تتضح ملامح التنمية في أي من البلدان. من الطبيعي أنّ العديد من الخطط الاقتصادية وأفكار التنمية الاجتماعية قد برزت

في أدبيات العديد من الأنظمة الحاكمة. وكذلك في أطروحات الأحزاب الحاكمة والأحزاب الأخرى خارج الحكم. لكن ما لم يحدث هو أن العديد من تلك الأطروحات الاقتصادية والاجتماعية لم تتم بلورتها من خلال مناقشات وحوارات ديمقراطية تأخذ بعين الاعتبار جميع التوجهات الفكرية يضاف إلى ذلك أن أهداف التنمية ووسائل تحقيقها لم تتم مراجعتها على ضوء تجارب عملية للاستفادة من دروس تلك التجارب والتحقق من مدى واقعية الأهداف والخطط التي تحويها.

لقد سعى العديد من الدول العربية منذ بداية عقد الستينات من القرن العشرين إلى تحقيق نظام اقتصادي موجه. أو ما أطلق عليه بعض المفكرين الاقتصاديين الذين التزموا المنهج الاشتراكي في التنمية الاقتصادية "طريق التطور اللارأسمالي". وقد اعتمد ذلك المنهج على تحميل القطاع العام أعباء التنمية بشكل رئيسي. وأنيط بذلك القطاع ملكية القطاعات الاقتصادية الرئيسة وتوفير الأموال اللازمة للمشاريع الجديدة ومشاريع التجديد والتطوير للأصول القائمة. وقد اتبعت سياسات اقتصادية وسياسية أدّت إلى تحجيم دور القطاع الخاص وتهميشه. وفي كثير من الأحيان مصادرة أمواله وأصوله في العديد من القطاعات الاقتصادية. وقد نتج عن هذا الاختيار السياسي والاقتصادي أن أصبحت هذه البلدان رهينة البيروقراطية الحكومية. وتعزز دور مؤسسات الحكم نتيجة للسطوة الاقتصادية. وأكثر من ذلك أصبح الجهاز الحكومي ومؤسسات القطاع العام هي أوعية التوظيف. وبات هم المواطن بعد تلقي العلم والتدريب البحث عن وظيفة في إحدى تلك المؤسسات.

ونتج عن هذا التطور. تزايد هيمنة القطاع العام على مختلف الأنشطة الاقتصادية. وتكريس ظاهرة الاتكالية بين المواطنين وتزايد اعتمادهم على المخصصات التي تحددها الدولة للإنفاق على كل شيء تقريباً. وأصبح الدعم المالي الحكومي من أهم مصادر الرزق لجميع فئات المجتمع في مختلف الدول العربية أبعد من ذلك. إن تكوين الثروات في الدول العربية أصبح يعتمد على التعامل مع أجهزة الدولة ومؤسساتها. ولم يعد المجهود والبذل والعطاء من الوسائل التي تساعد أصحابها للوصول إلى مستوى الثراء. بل إن الفساد والرشوة والانتفاع. في أحسن الأحوال. من أهم وسائل تكوين الثروة. وبات من الأمور الطبيعية أن يستغل كل من يستطيع مواقعه الوظيفية لتحسين أحواله المعيشية وزيادة ثروته.

لم يعد خافياً على من يتابع أخبار العالم وما وراء هذه الأخبار حرباً وسلماً - إن العلم والتقانة صارا المكونين الحقيقيين للقوى التي تشكل الوضع العالمي الجدي في هذا القرن. وصارت المجتمعات المبنية على العالم تحصد نصيب الأسد من الوضع الاقتصادي العالمي.

وطننا العربي غني بكل شيء لكنه ليس متقدماً. إذ تتوافر لديه الموارد والسلع. لكنه لا يملك قاعدة علمية وتقنية متينة لتوليد المعارف الجديدة. إن تقانة القرن الحادي والعشرين قائمة على المعرفة. وضرورة أن يدرك الشعب العربي أن العمالة الجديدة الرخيصة غير المؤهلة التي كانت تعمل في الماضي سوف لن تجد لها عملاً فعلاً في آفاق هذا القرن (الحاسوب الصغير. الهندسة الوراثية. التقنية الحيوية. تقنية المعلومات. تقنية الفمتو متناهية الصغر من حيث الزمن. وتقنية النانو متناهية الصغر من حيث الحجم).

كيف يمكن للدول النامية أن تستوعب تقنيات التحول الاقتصادي دون مؤسسة علمية قوية؟ هل العالم النامي دائماً عليه أن ينتظر عقوداً قبل المشاركة في العلم والتقانة العالمية؟ هل باستطاعة الأمم النامية أن تصبح جزءاً من العالم الحديث دون أن تفقد هويتها؟

إن القرن الحالي يعدنا بفرص غير محدودة في العالم والتقانة. واعتقد أن العالم النامي يستطيع - بل يجب عليه - أن يكون شريكاً أو جزءاً من هذا التطور. وسوف تختلف لغة الحروب كما يقول العالم العربي أحمد زويل في كتابه "عصر العلم" فجرثومة واحدة صغيرة لا ترى بالعين المجردة كافية لتغيير الجينات البشرية! أي أن الأسلحة الثقيلة قد لا يكون لها مكان في المستقبل. إنه علم مختلف. لكنه لا ينتظر أحداً. ولو لم نقطع الخطوة الأولى مبكراً فربما نتأخر كثيراً. وقد يفوتنا مشواره ونضل الطريق ونبقى في العراء.

ولعل هذه التجربة الماليزية التي قادها مهاتير محمد ومثلها التجربة الكورية تشهد أن أسطورة التقدم العلمي لا تحتاج إلى قرون بل في غضون سنوات أو عقود قليلة إن توفرت الإرادة والإخلاص في النية والعمل.

وإذا كانت لغة الحوار تبدأ من لسان الفرد. فإن اللسان ينطق معبراً عن الفكر الذي يتضمن موسوعة من الآراء والأفكار والرؤى والمعارف والمعلومات التي تستلهم مفرداتها مما قرأه الفرد وسمعه وشاهده. وهذه الأخرى تستند إلى قاعدة علمية - اجتماعية - قيمية وروحية - تعبر عن حال أمة - مجتمع - حضارة. بكل ما تحويه من تعابير تفصيلية عن حال هذه الأمة أو المجتمع. لكي تعطي صفة حقيقية لهذا المكون. وبالتالي حينما يعبر الفرد عن خاصيته إنما هو تعبير عن عمومية المجتمع. انطلاقاً من مفهوم أن الفرع هو جزء من الأصل. وعليه. فإنّ أي خلل في الكل (المنظومة العلمية أو المنظومة المجتمعية) إنما ينعكس على الجزء الناطق باسمها والمعبر عن كينونتها. والعكس صحيح. فإن استقامة الأفراد أو الأجزاء إنما يصلح الكل حينما يلتئم مكوناً الكل. فالإصلاح أو القصور للفرد أو المجتمع يعطي قراءة واحدة في تحصيله النهائي. وهذا الأمر يذكرنا بالمثل الياباني: حينما يقف الفرد الياباني ويضرب ذراعه مخاطباً إياه إنك تمثل اليابان كله! فإذا كان ذراع فرد ياباني واحد يمثل بلد من ١٣٠ مليون نسمة ألا يوجد من بين ٣٠٦ ملايين عربي فرد واحد ليقول لذراعه: إنك تمثل العرب!

ويمكن أن نقف على نتيجة هذا المثل من الإحصائية الآتية التي تبين عدد الباحثين العلميين لكل مليون شخص من السكان والتي بلغت في اليابان ٥ آلاف باحث لكل مليون شخص. وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٤٣٧٠ عالماً لكل مليون شخص. وبلغت هذه النسبة في روسيا ٣٤٢٥ وفي الاتحاد الأوروبي ٢٤٣٩. وفي البرازيل ٣١٥. وفي تركيا ٣٠٠. وفي المكسيك ٢١٧. وفي جنوب أفريقيا ١٩٢. أما في وطننا العربي الكبير فقد بلغت النسبة ١٣٦ باحثاً لكل مليون شخص عربي. وهي أدنى النسب حتى على مستوى الدول النامية[١٢].

ومن جانب آخر فإن ما ينفق على الجامعات العربية كلها لا يساوي سوى ما تحصل عليه جامعة بركلي من ولاية أريزونا الأمريكية. أما نسبة الإنفاق على الطالب العربي تقدر بـ ٢٥٠٠ دولار أمريكي مقابل ٤٥٠٠٠ دولار ينفق على الطالب السويسري.

وتأسيساً على ذلك. فإنه لا مناص لجامعاتنا ومجتمعاتنا العربية دون الرجوع إلى العقل والحكمة والبصيرة لمراجعة الذات أولاً لغرض تحديد المرتبة التي تقف عليها أمتنا اليوم والمرتبة

التي تحتلها غدا. في عالم مرتبك سريع متلاطم لا يعرف أحداً سوى الذي يعرف نفسه له بالقيمة والعلم والعمل. ولكي نحدد موقفنا حول ما قيل لأبي تمام. لماذا لا تقول ما يفهم ؟ قال لم لا يفهم ما أقول؟ فهل نحن الذين لا يفهمنا الآخرون. أم نحن لا نفهم الآخرين؟

ثمة مسألة مهمة. وهي ضرورة أن ندرك أن للجامعة دور فيما يعرف بقضايا الصالح العام. وقيم التماسك الاجتماعي. والوحدة الوطنية. والعروة الوثقى في الانتماء القومي العربي. وليس كما وقر في أذهان المسؤولين والرأي العام إن التعليم الجامعي مطلب فردي في المقام الأول. وإن هدفه رفع مستوى معيشة الفرد. وتحسين دخله. وترقية وضعه الاجتماعي. وهذا حق. لكنه لا يتوقف عند هذا الحد. ويرتبط بهذا الفهم السوقي المزيف. إن التعليم نشاط فني محايد. مع أنه بالضرورة نشاط سياسي. كما إن السياسة نشاط تعليمي وإن عليه طلباً مجتمعياً في تواصل مسيرة المجتمع عبر أجياله.

إذن نحن العرب يجب علينا امتلاك الجرأة بالتصريح في أن مشكلتنا تكمن في هويتنا تحديداً وفي طرائق تفكيرنا وحكمنا على الأمور. لماذا مثلا نهاجم الشركات متعددة الجنسية التي تلزمها قطاعاتنا الحيوية. على الرغم من أننا أثبتنا للمجتمع غير مرة أننا غير قادرين على إدارة مصادرة الطاقة في بلداننا العربية كما ينبغي! لماذا نرفض قدومها وفي الوقت عينه لا نحرك ساكنا باتجاه تطوير طاقاتنا وإمكانياتنا. لماذا نهاجم العولمة في الوقت الذي نبيح لها استخدام ساحتنا العربية؟ علينا أن نصل إلى رأي موحد حول العولمة أو حوار الحضارات. أو موقفنا العام من العالم الجديد؟ لكن هذا الرأي سيكون متأخراً. لأننا لن نجد سلطة سياسية وطنية - قومية حرة! أو اقتصاداً وطنياً متماسكاً غير مرهون. أو مجتمعنا لا يزال يحمل في طياته صورة جميلة عن إكرام الضيف والجار. وتقدير المرأة. واحترام الآخر . والحفاظ على الحقوق.

وعلينا أيضاً طرح التساؤل الآتي: أين نحن من تنمية قدراتنا التقانية والعلمية؟إذ إن قضية تنمية القدرات التقانية الوطنية عنصراً رئيساً من عناصر أي تنمية شاملة. فمن دون توفر البشر المدربين القادرين الذين تضمهم مؤسسات تقانية مترابطة في حلقات متصلة في تنسيق وتكامل. ليس بالإمكان حدوث أي ارتقاء حقيقي. ولا شك في أن الموارد البشرية للدولة تشكل أهم العناصر وأكثرها تعقيداً في عملية التنمية. وفي رأينا إن كفاءة تخطيط أداء الأطر البشرية المشتركة وتنظيمه وتدريبه وتطويره في تنفيذ خطة التنمية هي الأساس لما نعنيه بالاعتماد على النفس.

يعاني العديد من الأقطار العربية نقصاً حاداً في القدرات العلمية والتقنية[٣]. وهذا واضح من الاعتماد الكبير على المصادر الأجنبية في تلبية الاحتياجات التقانية. الأمر الذي أدى وفي أغلب الأحيان. إلى تكريس التبعية التقانية وتقليص دور القدرات الوطنية وتحجيم جهود تنميتها. ومما لا شك فيه أن الاعتماد على النفس هدف رئيسي تسعى لتحقيقه جميع أقطار الوطن العربي. لتحقيق التحول التقاني والعلمي الناجح. وهذا يتطلب بدوره إعطاء قدر كبير من الدعم لتطوير القدرة التقانية الوطنية. والإقلال من الاعتماد على المعطيات التقانية والعلمية الخارجية.

الحواشي

١. مصطفى المرابط. الندوة الدولية: إشكالية التواصل الحضاري بين الشرق والغرب. وجدة. ١٨-١٩ آذار/ مارس ١٩٩٨.

٢. محمد عابد الجابري. الندوة الدولية: إشكالية التواصل الحضاري بين الشرق والغرب. وجدة. ١٨-١٩ آذار/ مارس ١٩٩٨.

٣. سورة طه. الآية: ٦٠.

٤. سورة طه. الآية: ٧١.

٥. الغفيف الأخضر. مراهنة على ضبط تلاقح الثقافات والحضارة. صحيفة الزمان. العدد ٣٢٨ في ١٩ حزيران ٢٠٠٢.

٦. مصطفى النشار. العقلية العربية بين إنتاج العلم واستيراد التقانة. المستقبل العربي. العدد ٢٠٠. تشرين الأول. ١٩٩٥. ص ١٢١.

٧. أنور ياسين. جامعة القاهرة ومسيرة قرن. مجلة العربي. العدد ٤٨٦. أيار / مايو. ١٩٩٩. ص ٤٥.

٨. سليمان إبراهيم العسكري. مثلث عربي بلا أضلاع. مجلة العربي. العدد ٥٦٦. كانون الثاني / يناير. ٢٠٠٦. ص ٨

٩. المرجع السابق: ١٠.

١٠. التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠٠٥. ص ٢٦.

١١. مصطفى النشار. مرجع سابق ص ١٢٠

١٢. هاشم صالح. هل حوار الحضارات ممكن وكيف. صحيفة الرأي. العدد ٢٣. تموز. ٢٠٠٧.

13. Bey " Multi culturalism in a Global Village " 1992. p 369.

١٤. سليمان إبراهيم العسكري. في مأزق الثقافة العربية الراهنة: تأجيل الآمال وتعجيل المخاوف. مجلة العربي. العدد ٥٣٨. أيلول / سبتمبر ٢٠٠٣. ص ٨.

١٥. فهمي هويدي. انتفاضة ثقافية. الأهرام. في ٣/٣/ ١٩٩٢.

١٦. عوني فرسخ. جدلية الوحدة والتجزئة تاريخياً وفي الواقع العربي المعاصر. المستقبل العربي. العدد ٢٣٦. تشرين الأول. ١٩٩٨. ص ٥٧.

١٧. المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم. استراتيجية تطوير التربية العربية. تقرير لجنة وضع استراتيجية لتطوير التربية في البلاد العربية. تونس ١٩٧٩. ص ٣٣٧.

١٨. محمد ناصر. التنسيق بين الجامعات العربية لتطوير الدراسات العليا والبحث العلمي. المستقبل العربي. العدد ١٤٢. كانون الثاني ١٩٩٠. ص ٣٢.

١٩. مصطفى محمد العبد الله الكفري. تقرير عن المؤتمر السنوي الثالث للمركز العربي للدراسات الاستراتيجية (نحو مشروع للنهضة العربية في القرن الحادي والعشرين) الذي عقد في بيروت للفترة ٢٨-٢٩ ايار/ مايو ١٩٩٨. المستقبل العربي. العدد ٢٣. تشرين الأول. ١٩٩٨. ص ١٦٨.

٢٠. عن هذا الموضوع يمكن مراجعة: هشام شرابي. النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. ١٩٩٠.

٢١. طاهر المصري. نحو بناء نظام عربي جديد في عالم متغير. المستقبل العربي. العدد ٣٣٢. تموز. ١٩٩٨. ص ٨-٩.

٢٢. بهاء بدري العزاوي. مخططات تغير الخارطة السياسية للوطن العربي في نهاية القرن العشرين. مجلة دراسات الشرق الأوسط. العدد الرابع. كانون الأول/ديسمبر/ ١٩٩٧. ص ٢٣٨.

23. Youshinaru Ohma Falk culture and the Limitability of children current Anthropology vo 128 No 4 Chicago 1987 p-19.

٢٤. محمد دياب. النظام العالمي الجديد سمات المرحلة الراهنة. مجلة العربي. العدد ٤٣٣. كانون الأول/ ديسمبر. ١٩٩٤. ص ٣٠.

٢٥. منتديات المنشاوي. الدراسات والبحوث. الدراسات العليا والمذكرات الجامعية. للزيادة في الاطلاع انظر:

www.minshawi.com

صالح خليل الحاج إبراهيم. دور العلم والتقنية في بناء المجتمع العربي. ورقة قدمت إلى ندوة تقييم نمو العلاقات بين العلم والتكنولوجيا. والمجتمع في الدول العربية. مركز البحوث العلمية والتطبيقية. جامعة قطر. ١-: كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦. ص٢٣٨ - ٢٤٥.